

Distr.: General
22 July 2022
Arabic
Original: English



الدورة السابعة والسبعون

البند 20 من جدول الأعمال المؤقت **

العولمة والترابط

نحو إقامة نظام اقتصادي دولي جديد

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة 225/75. وهو يتضمن تحليلاً مستكملاً للتحديات الاقتصادية الدولية الرئيسية التي تحول دون التعافي بشكل أفضل، والخيارات المتاحة لتحقيق ذلك تمشياً مع أهداف التنمية المستدامة. فقد دخلت البلدان عامها الثالث من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وشهدت عدة أشهر من الحرب في أوكرانيا، وتواجهها أزمة مناخية متنامية. ولا تزال اقتصاداتها ضعيفة وإن كانت أكثر تكيفاً مع التحول الرقمي، بيد أن أوجه عدم المساواة والفقر والتدهور البيئي آخذة في الازدياد، وتهدد بانتكاس التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ويركز التقرير على السياسات التطلعية في سياق النظام الاقتصادي الدولي الجديد. ويتضمن استعراضاً لحجم وعمق الآثار الفورية والطويلة الأجل على اقتصادات البلدان، بما في ذلك تفاقم الضائقة المالية الناجمة عن الجائحة. ويتضمن أيضاً دراسة للدور الذي أدته التدخلات المالية والنقدية خلال الجائحة وكيفية إسهامها في بناء انتعاش اقتصادي شامل ومرن للنهوض بالأهداف والعمل المناخي.

كما يتضمن التقرير تحليلاً للكيفية التي يساعد بها التعاون الدولي والعمل الوطني على تسخير الإمكانيات الكاملة للتحول الرقمي الجاري، فضلاً عن التقدم السريع في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار، لصالح التقدم المنصف والمستدام. وفي حين أن الحرب في أوكرانيا تثير في العديد من البلدان أزمة متعلقة بتكلفة المعيشة، يتضرر منها الفقراء بشكل غير متناسب، يمكن أيضاً أن يؤدي ارتفاع أسعار النفط والغاز إلى تعجيل التحول الضروري في مجال الطاقة لاتخاذ إجراءات مجدية متعلقة بالمناخ.

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في 13 أيلول/سبتمبر 2022.

** A/77/150



الرجاء إعادة استعمال الورق

140922 140922 22-11127 (A)



أولاً - مقدمة

1 - وردت الأفكار والمقترحات المتعلقة بالعمل على إقامة نظام اقتصادي دولي جديد في أيار/مايو 1974 في الإعلان المتعلق بإنشاء نظام اقتصادي دولي جديد (قرار الجمعية العامة 3201 (د-6)) وبرنامج العمل المتعلق بإنشاء نظام اقتصادي دولي جديد (القرار 3202 (د-6)). وفي القرار 225/75، طلبت الجمعية العامة استعراضاً عاماً لآخر التطورات المتعلقة بالتحديات الدولية الكبرى في مجالي الاقتصاد والسياسات العامة التي تحول دون تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة بصورة عادلة شاملة للجميع، ولدور الأمم المتحدة في التصدي لتلك المسائل، فضلاً عن السبل والوسائل الممكنة للتغلب على تلك التحديات.

2 - وكما حدث في سبعينات القرن الماضي، عندما اعتمد الإعلان وبرنامج العمل المتعلقان بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد، يمر الاقتصاد العالمي حالياً بسلسلة أزمات ذات تداعيات اقتصادية وخيمة، لا سيما في البلدان النامية. ودخلت البلدان عامها الثالث بعد تفشي جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وشهدت عدة أشهر من الحرب في أوكرانيا، وتواجهها أزمة مناخية متفاقمة. وفي سياق سرعة وتيرة التغير التكنولوجي، اكتسبت الأفكار والمقترحات الواردة في النظام الاقتصادي الدولي الجديد أهمية متجددة. ويتسم السياق الحالي بوجود فجوات إنمائية وتكنولوجية مستمرة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وتحديات تواجه البلدان النامية في نقل التكنولوجيا، وفي التصنيع والاستخدام غير المستدام للموارد الطبيعية.

3 - ويمكن الإعلان وبرنامج العمل، اللذان تعهدت فيهما الدول الأعضاء بالتصدي لأوجه عدم الإنصاف في النظام الدولي، من القضاء على الفجوات في الدخل والفجوات التكنولوجية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وضمان تعجيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية باطراد، وكفالة السلام والعدالة للأجيال الحالية والمقبلة. وفي هذا التقرير، يولى الاعتبار لمدى قدرة الأفكار والمقترحات المستمدة من النظام الاقتصادي الدولي الجديد على دعم جهود إنهاء جائحة كوفيد-19، وتعزيز الانتعاش الاقتصادي الشامل، وتسريع العمل المناخي، وبناء القدرة على الصمود، مع ضمان جني فوائد الرقمنة والتكنولوجيات الجديدة.

4 - ومنذ صدور التقرير السابق عن النظام الاقتصادي الدولي الجديد في عام 2020 (A/75/325)، شهد العديد من البلدان النامية زيادة في انعدام المساواة والفقر. ومن المتوقع أن يتفاقم انعدام الأمن الغذائي والجوع، المرتفعين أصلاً في العديد من البلدان. ويمكن أن يؤدي انخفاض مستويات النمو الاقتصادي، وكبير عجز الميزانية، والقيود المفروضة على السياسات المالية التوسعية، إلى إضعاف الحماية الاجتماعية وانحراف توزيع الدخل لصالح الفئات الثرية، مما يعرض النمو الاقتصادي الشامل للخطر.

5 - وهذا التقرير مرتب على النحو التالي: يتعلق الفرع الثاني بالتحديات الإنمائية التي تواجه البلدان النامية؛ ويتضمن الفرع الثالث مناقشة للكيفية التي يمكن بها تعزيز العمل المناخي من خلال السياسة المالية والنقدية؛ ويركز القسم الرابع على التحديات والفرص الناشئة عن التحول الرقمي؛ أما الفرع الخامس فيتضمن دراسة لأهمية أفكار النظام الاقتصادي الدولي الجديد في السياق الحالي وأهمية الدور الذي تؤديه الأمم المتحدة.

ثانياً - التحديات التي تواجه البلدان النامية

أوجه عدم المساواة الكامنة والفقر وتغير المناخ

6 - بالنسبة للعديد من البلدان النامية، تفوق أوجه عدم المساواة والفقر حالياً ما كانت عليه في عام 2019. فيعاني نحو 60 في المائة من القوة العاملة في العالم من انخفاض دخلها عما كان عليه قبل الجائحة، وأشار في المنشور المعنون *World Inequality Report 2022* إلى أن نصف أفقر سكان العالم لا يملك سوى 2 في المائة من مجموع الثروة العالمية، بينما يمتلك أغنى 10 في المائة من سكان العالم 76 في المائة⁽¹⁾. وتشير التقديرات إلى أن الجائحة أوقعت حوالي 93 مليون شخص في براثن الفقر المدقع في عام 2021⁽²⁾ وأن 263 مليون شخص آخرين سيقعون في براثن الفقر المدقع في عام 2022، مما يؤدي إلى عيش ما مجموعه 860 مليون شخص في فقر مدقع.

7 - أما تحديات التنمية، مثل انعدام المساواة والفقر والعمالة الناقصة وقلة فرص الحصول على الخدمات الأساسية، فتزيد من قابلية التضرر من الكوارث الطبيعية وتقيد قدرة المجتمعات المحلية على التكيف مع تغير المناخ. ويعد تغير المناخ من العوامل الرئيسية المؤدية إلى نقص الغذاء والمياه، وانعدام الأمن المعيشي، والعمالة غير الرسمية، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى تزايد الفقر والهجرة الناجمة عن عوامل بيئية داخل الحدود وغيرها على حد سواء⁽³⁾.

8 - وخلال السنوات الثلاثين الماضية، ارتفع عدد الأشخاص الذين يعيشون في مناطق ساحلية معرضة لارتفاع مستوى سطح البحر من 160 إلى 260 مليوناً، و 90 في المائة منهم من البلدان النامية، بما فيها الدول الجزرية الصغيرة النامية. وزاد ارتفاع مستوى سطح البحر من احتمال حدوث الغمر بالمياه والفيضانات الساحلية، وتفاقم تآكل السواحل، وأدى إلى سرعة تسرب المياه المالحة إلى الأنهار وطبقات المياه الجوفية، مما يسبب تدهور البنية التحتية والنظم الإيكولوجية وسبل العيش⁽⁴⁾. وإذا لم يدعم المجتمع الدولي بعزم أكبر خفض انبعاثات غازات الدفيئة على نطاق واسع بشكل فوري وسريع، فلن يتسنى حصر الاحترار في حدود 1,5 درجة مئوية أو حتى في حدود درجتين مئويتين.

9 - وقد نشأ عن تغير المناخ أيضاً خطر على القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وقالت حوالي 68 في المائة من الشركات التي أجرى مركز التجارة الدولية مقابلات معها في إطار دراساته الاستقصائية عن القدرة التنافسية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إن المخاطر البيئية التي تواجه أعمالها التجارية وقدراتها المالية مخاطر كبيرة، حيث ترتفع الحصة إلى 93 في المائة لدى شركات القطاع الأولي. بيد أن 38 في المائة فقط من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي أجريت مقابلات معها استثمرت في

(1) Lucas Chancel and others, eds., *World Inequality Report 2022* (World Inequality Lab, 2022)

(2) The Sustainable Development Goals Report 2022 (United Nations publication, 2022)

(3) Valérie Masson-Delmotte and others, eds., *Climate Change and Land: An IPCC Special Report on Climate Change, Desertification, Land Degradation, Sustainable Land Management, Food Security, and Greenhouse Gas Fluxes in Terrestrial Ecosystems* (Intergovernmental Panel on Climate Change, 2019)

(4) يمكن الاطلاع على هذه المعلومات عبر الرابط التالي: www.weforum.org/agenda/2021/06/climate-refugees-the-world-s-forgotten-victims/. انظر أيضاً: *Sustainable Development Outlook 2019: Gathering Storms* (United Nations publication, 2019), "Climate change as a new driver of conflicts", and *Silver linings* (United Nations publication, 2019), pp. 59–66.

تدابير التكيف مع تغير المناخ، في حين استثمرت 60 في المائة من الشركات الكبيرة في تدبير واحد على الأقل للحد من التعرض للمخاطر البيئية⁽⁵⁾.

10 - وقد تزيد الحرب الدائرة في أوكرانيا من تقويض العمل المناخي إذا حفر ارتفاع أسعار النفط والغاز استخدام الفحم على المدى القصير والاستثمار في مزيد من قدرات استخراج الوقود الأحفوري، بدلا من التحول إلى مصادر الطاقة المتجددة⁽⁶⁾. وقد يكون من الصعب كذلك التراجع عن الإعانات والتدابير الأخرى الرامية إلى التخفيف من ارتفاع أسعار الوقود على المدى القصير، وقد يؤدي ذلك إلى إبطاء العمل المناخي.

الهشاشة المالية والديون

11 - عرّضت الجائحة العديد من البلدان لخطر الوقوع في حالة مديونية حرجية، وقيدت حيزها المالي، وأعاقت نموها الاقتصادي. وعلى الرغم من أن عام 2022 شهد قدرا من الهدوء الاقتصادي، لا تزال سلالات كوفيد-19 المتحورة الجديدة وعدم المساواة في الحصول على اللقاح تديم الجائحة. وسبب عجز أفقر البلدان عن جمع موارد كافية وعن الاقتراض بأسعار معقولة للاستثمار فجوة مالية، مما جعل البلدان النامية عاجزة عن التصدي للالتزامات بفعالية عن طريق الاستثمار في التنمية المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن انتهاء العمل بمبادرة تعليق سداد خدمة الدين في نهاية عام 2021 يجعل من الإطار المشترك لمعالجة الديون المصدر الرئيسي لتخفيف أعباء الديون، على الرغم من محدودية القبول فيه والأهلية له.

12 - وكان تشديد مصرف الاحتياطي الاتحادي للولايات المتحدة الأمريكية سياسته النقدية لإبطاء التضخم أسرع مما كان متوقعا وأدى إلى تفاقم تكلفة خدمة الديون وإلى زيادة خطر المديونية الحرجية. وفي المتوسط، تستخدم البلدان المتقدمة النمو نسبة 3,5 في المائة من إيراداتها لدفع فوائد على ديونها، مقابل 14 في المائة من إيرادات أقل البلدان نموا. ويقدر الآن أن حوالي 60 في المائة من أقل البلدان نموا وغيرها من البلدان المنخفضة الدخل معرضة بشكل كبير لخطر الوقوع في حالة مديونية حرجية أو تعاني منها بالفعل، مما يمثل ضعف الرقم المسجل في عام 2015، البالغ حوالي 30 في المائة⁽⁷⁾.

13 - وكما تبين من حلقات ارتفاع التضخم السابقة، من الممكن أن يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة في البلدان المتقدمة النمو إلى تدفق رؤوس أموال كبيرة إلى الخارج وانخفاض قيمة العملة في البلدان النامية، ومن شأن ذلك أن يتسبب في ارتفاع التضخم ويؤثر بشدة على إنفاق المستهلكين، والاستثمار، والعملية، والنمو الاقتصادي. ويمكن أن تتأثر المالية العامة أيضا، مع ما يترتب على ذلك من عواقب سلبية في القدرة على تحمل الديون عموما.

تقلص الحيز السياساتي

14 - لئن كانت التدخلات المالية الكبيرة ذات أهمية حيوية للتخفيف من المديونية الحرجية في زمن الجائحة، فإنها أثقلت كاهل العديد من الحكومات بأعباء هائلة من الديون، مما أثار مخاوف بشأن القدرة على تحمل الدين العام في المستقبل. ونظرا لتقلص الميزانيات المالية، تكافح العديد من الحكومات من أجل

(5) Financing for Sustainable Development Report 2022 (United Nations publications, 2022)

(6) United Nations, Department of Economic and Social Affairs, "Monthly briefing on the world economic situation and prospects: rising inflation hits developing countries", No. 160, 3 May 2022

(7) Financing for Sustainable Development Report 2022

تمويل الاستثمارات التي تشد الحاجة إليها في المجالات الرئيسية المتمثلة في التنمية المستدامة، والحماية الاجتماعية، والصحة، والتعليم، والبنية التحتية المادية والرقمية، والتحول في مجال الطاقة، ودعم جهود خلق فرص العمل.

15 - وخلال الجائحة، استحدثت المصارف المركزية في البلدان النامية برامج لشراء الأصول، وهي برامج أصغر نطاقاً وأقصر مدة من البرامج الموجودة في البلدان المتقدمة النمو. وفي عام 2020، شرع 27 مصرفاً مركزياً في البلدان النامية، من بينها 10 مصارف في أفريقيا، و 9 في آسيا، و 8 في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في تنفيذ برامج لشراء الأصول، ولكن معظمها اضطر إلى وقف هذا التدخل بحلول الربع الثاني من عام 2021.

16 - واتسمت التدخلات أساساً بآثار إيجابية غير مباشرة كبيرة، مثل توفير السيولة والحد من عدم اليقين. وكان الحال كذلك بصفة خاصة في المناطق الأكثر نمواً التي تتمتع بمستويات أعلى من الاستقلال النقدي واستقرار أسعار الصرف والانفتاح المالي. ومن ناحية أخرى، يواجه العديد من البلدان النامية، التي أنفقت نفقات استثنائية واعتمدت سياسة نقدية متساهلة خلال الجائحة، ضغوطاً تضخمية تزيد من تضيق الحيز السياساتي اللازم لتحقيق الانتعاش الاقتصادي.

17 - ويزيد ارتفاع التضخم من الضغوط الرامية إلى إلغاء برامج شراء الأصول، ولكن بينما تقوم المصارف المركزية بذلك، يتعين عليها أيضاً أن تتغلب على اضطرابات الأسواق المالية واختلال استقرار التدفقات المالية العالمية. ومن شأن الأخطاء السياساتية، المتمثلة في التسارع إلى سحب الحوافز أو الإفراط في تأخير تدابير التشديد لفترة أطول مما ينبغي، أن تزيد من التحديات الاقتصادية.

الاضطرابات التجارية والضغوط التضخمية

18 - شهدت الجائحة ارتفاعاً حاداً في استهلاك السلع بدلاً من الخدمات، أنشكح القدرات الإنتاجية وقنوات التوزيع، مما أدى إلى نقص في الإمدادات. وأسفرت الجائحة والتدابير المتخذة لاحتوائها عن إجهاد سلاسل القيمة العالمية، في حين أن إنتاج السلع الوسيطة الرئيسية في التصنيع (مثل الرقائق الدقيقة) لم يواكب زيادة الطلب على المركبات والسلع الاستهلاكية. وتزيد الحرب في أوكرانيا من تفاقم اضطرابات سلسلة الإمداد، كما تساهم في تقلبات الأسواق المالية الدولية وارتفاع أسعار الطاقة والغذاء. ومع استمرار الجائحة، تظل تدابير الإغلاق الشامل أو الاضطرابات في مراكز الصناعة التحويلية والمدن الساحلية، قنوات يمكن أن يحدث أو يتفاقم من خلالها نقص في الإمدادات.

19 - وفي أفريقيا وغرب آسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تجاوزت معدلات التضخم 10 في المائة عام 2022. وفي الوقت نفسه، ظل التضخم مستقرًا نسبياً في جنوب آسيا، وإن بلغ مستويات مرتفعة. والجدير بالذكر أن ارتفاع معدلات التضخم لا يقتصر على أسعار الطاقة والمواد الغذائية أو على الاقتصادات النامية الكبيرة فحسب، بل يؤثر أيضاً على البلدان النامية الأخرى مثل إثيوبيا، وأنغولا، وبوروندي، وسري لانكا، ومنغوليا⁽⁸⁾.

(8) United Nations, Department of Economic and Social Affairs, "Monthly briefing on the world (8) economic situation and prospects", No. 160

20 - وبدأت البلدان المندمجة على نحو أوثق في الأسواق المالية العالمية، مثل جنوب أفريقيا وشيلي والمكسيك، في رفع أسعار الفائدة حتى قبل قيام مصرف الاحتياطي الاتحادي للولايات المتحدة برفع أسعار الفائدة بغية منع التدفقات المحتملة لرؤوس الأموال إلى الخارج وانخفاض قيمة العملة الوطنية. وترتبط زيادات أخرى في أسعار الفائدة، بما في ذلك في بلدان أخرى، بالحد من التضخم نفسه. ومنذ النصف الثاني من عام 2021، تسارع تشديد السياسة النقدية في البلدان النامية. وفي الفترة بين كانون الثاني/يناير ونيسان/أبريل 2022، قام ما لا يقل عن 27 مصرفاً مركزياً برفع أسعار الفائدة، خاصة في أمريكا اللاتينية (الأرجنتين وأوروغواي وبيرو وشيلي وأفريقيا (جنوب أفريقيا ومصر).

21 - ويمكن أن يؤدي رفع أسعار الفائدة للحد من التضخم إلى عرقلة الانتعاش الاقتصادي، ويزيد من تدهور حالة فرص العمل، بينما يزيد من محدودية الحيز المالي لبرامج الدعم الاجتماعي ويشدد مخاطر القدرة على تحمل الديون. والبلدان المستوردة الصافية للنفط والأغذية أكثر عرضة لخطر مواجهة ضغوط مكثفة على ميزان مدفوعاتها وأوضاعها المالية. وفي ضوء ذلك، تواجه المصارف المركزية مفاضلات سياساتية صعبة بين احتواء التضخم من جهة والحفاظ على الاستقرار المالي ودعم الانتعاش الاقتصادي، من جهة أخرى. ويلزم ضبط السياسات المالية والنقدية الوطنية بعناية لتتطابق الظروف الاقتصادية العالمية.

التعرض لأزمة تكاليف المعيشة

22 - من المرجح أن يؤدي انخفاض الإيرادات الحقيقية بسبب التضخم إلى زيادة مستويات الفقر، لا سيما وأن الحيز المالي المتاح للتخفيف من أثر ارتفاع أسعار الأغذية والوقود محدود في العديد من البلدان النامية. ومن شأن الزيادات الحادة في أسعار الغذاء والوقود أن تؤدي إلى وقوع ملايين الأشخاص الآخرين في براثن الفقر، مما يزيد من تفاقم انعدام المساواة، لأن الأسر الفقيرة تتفق حصة أكبر كثيراً من دخلها على مثل هذه الضروريات.

23 - ويمكن أن يؤدي ارتفاع معدلات التضخم إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي في العديد من البلدان النامية التي لا تزال تعاني من الصدمة الاقتصادية الناجمة عن الجائحة. ويقدر برنامج الأغذية العالمي أن عدد الأشخاص الذين يعانون بشدة من انعدام الأمن الغذائي قد تضاعف من 135 مليون شخص قبل الجائحة وبلغ 276 مليون شخص بحلول نهاية عام 2021. غير أن تداعيات الحرب التي تدور رحاها في أوكرانيا سترفع هذا العدد إلى 323 مليون شخص في عام 2022⁽⁹⁾. وإذا حدث نقص في الإنتاج في الموسم الزراعي المقبل، بسبب نقص الأسمدة أو الأحوال الجوية القاسية في المناطق المنتجة للأغذية، يمكن أن يزيد انخفاض توافر الأغذية في العالم من ترسيخ انعدام الأمن الغذائي.

24 - وفي حين يتعرض واحد من كل شخصين في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لأزمة تكاليف المعيشة (مثل الغذاء والطاقة والتمويل)، تتأثر بها عشرون بلداً من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تأثراً شديداً⁽¹⁰⁾. ويهدد الفقر المدقع 2,8 مليون شخص في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وفي جنوب آسيا، التي تشهد موجات حر كارثية في عام 2022، يتعرض 500 مليون شخص بشدة لأزمة الغذاء

(9) Barbara Celis, "Hunger, famine and starvation: 750,000 people are in the front line, UN study says", WFP, 6 June 2022.

(10) Global Crisis Response Group on Food, Energy and Finance, "Global impact of the war in Ukraine: billions of people face the greatest cost-of-living crisis in a generation", Brief No. 2 (8 June 2022).

والتمويل. ونظرا لأهمية واردات الطاقة والتحويلات المالية الآتية من روسيا، تتعرض بلدان في أوروبا الشرقية ووسط آسيا أيضا لأزمة الطاقة والمالية.

25 - وتشهد العديد من البلدان في جميع أنحاء أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي حاليا معدلات بطالة وعمالة ناقصة أكبر من مستويات ما قبل الجائحة⁽¹¹⁾.

26 - وفي سياق التضخم الحالي، يتوقف النمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل أيضا على ما إذا كانت البلدان مصدرة أو مستوردة صافية للسلع الأساسية. وقد تؤدي الفوائد الناجمة عن ارتفاع أسعار السلع الأساسية بالنسبة للبلدان المصدرة إلى زيادة النمو والعمالة، وإن كان ذلك مقابل زيادة أوجه عدم المساواة بسبب تدهور الأجور الحقيقية. وفي المقابل، قد تؤثر صدمات الأسعار والتجارة في البلدان التي تعتمد على واردات الغذاء والوقود تأثيرا سلبيا على النمو، والعمالة، والحد من الفقر، والحيز المالي.

ثالثا - السياسات المالية والنقدية الرامية إلى تعزيز العمل المناخي

27 - السياسات المالية والنقدية أدوات رئيسية تؤثر مباشرة على اتجاه القيم الإجمالية للاقتصاد الكلي وأنماط التنمية الاقتصادية. ولها أيضا آثار بالغة على البيئة. وتشير الكتابات الأكاديمية إلى أن كلا من السياسات المالية والنقدية يمكن أن تكون لها نتائج بيئية كبيرة تبعاً لما إذا كانت تهدف إلى دعم المشاريع المراعية للبيئة أم لا. فعلى سبيل المثال، يمكن لهذه السياسات أن تسرع أو تبطئ تحول الاقتصاد العالمي في مجال الطاقة نحو مسارات أكثر استدامة.

28 - وقد ثبتت فائدة أدوات السياسات الأخرى، مثل وضع اللوائح التنظيمية الرامية إلى خفض الانبعاثات بتحديد سعر للكربون، وتحفيز الاستثمارات في تطوير التكنولوجيات الخضراء ونشرها، وتوفير ضمانات ضد المخاطر المفرطة. وعندما تتدخل الحكومات لاستيعاب أسعار الكربون وتغيير حوافز الشركات والمستهلكين، يمكن أن يتغير هيكل الاقتصاد. والواقع أن التدخلات المالية الرامية إلى تحفيز قطاع الطاقة على الانتقال إلى مصادر أنظف أو تثبيط استخدام الوقود الأحفوري (مثلا عن طريق ضرائب الكربون أو الإعانات محددة الأهداف والمواعيد) يمكن أن تقلل من انبعاثات الكربون وتحسن البيئة. وأظهرت دراسة لقطاع سيارات الأجرة في بيجين أنه من خلال الجمع بين ضرائب الكربون والبدلات المرتبطة بتحسين معايير الانبعاثات وأسعار تبادل حقوق إطلاق الانبعاثات الكربونية، تم تخفيض انبعاثات الكربون⁽¹²⁾.

29 - وبوجه أعم، إذا أُريد حصر الاحترار العالمي في حدود درجتين مئويتين أو أقل، سيتعين على البلدان التي تصدر عنها كمية كبيرة من الانبعاثات أن تفرض ضريبة على الكربون وأن ترفعها تدريجيا لتصل إلى 75 دولارا للطن في عام 2030. ولدى نحو 50 بلدا حاليا مخطط لتسعير الكربون بشكل ما، حيث يبلغ متوسط ضريبة الكربون في العالم دولارين للطن، وهو أقل بكثير مما يحتاجه الكوكب. وتبلغ ضريبة الكربون في السويد 127 دولارا للطن، وأتاحت خفض الانبعاثات بنسبة 25 في المائة منذ عام 1995، بينما توسع الاقتصاد بنسبة 75 في المائة. ولزيادة جدوى ضرائب الكربون من الناحية السياسية

United Nations, Department of Economic and Social Affairs, "Monthly briefing on the world (11) economic situation and prospects", No. 160

Yang Liu and others, "A competitive carbon emissions scheme with hybrid fiscal incentives: the (12) evidence from a taxi industry", *Energy Policy*, vol. 102 (March 2017), pp. 414-422

وكفاءتها من الناحية الاقتصادية، يمكن استخدام الإيرادات الناتجة عنها، التي تمثل ما بين 0,5 و 4,5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، حسب البلد، لخفض الضرائب الأخرى، مثل الضرائب المفروضة على الدخل أو كشف المرتبات. ويمكن استخدام هذه الإيرادات أيضا لدعم المتضررين من العمال والمجتمعات المحلية (مثل مناطق تعدين الفحم) أو تحويلها مباشرة في شكل أرباح توزع على السكان حسب مقياس متدرج على أساس الدخل. ويمكن أيضا القيام باستثمارات إضافية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، أو تشجيع الابتكار، أو تسريع التحول الرقمي، وكل ذلك من شأنه أن يعزز النمو على المدى الطويل⁽¹³⁾.

30 - ويمكن كذلك دعم السياسات المالية من خلال السياسات النقدية التوسعية بتقديم قروض لتعزيز التكنولوجيات المتجددة والمتسمة بقلّة استهلاك الطاقة⁽¹⁴⁾. ويمكن للمصارف المركزية أن تضطلع بدور استباقي في التصدي لتحديات التنمية المستدامة مثل تغير المناخ والحد من عدم المساواة. وفي الواقع، أقرت عدة مصارف مركزية وجهات تنظيمية مالية بضرورة التصدي للمخاطر غير الاقتصادية وغيرها من المسائل المتعلقة بالاستدامة. وفي آسيا والمحيط الهادئ، ترى 94 في المائة من المصارف المركزية التي شملتها دراسة استقصائية أنه ينبغي لها أن تؤدي دورا في تشجيع مبادرات التمويل خفيض الكربون والتمويل الأخضر (A/75/325).

31 - ويمكن للسياسة النقدية، المستندة إلى السياسة المالية والتنظيم، أن تساعد في خفض تكاليف المعاملات بالنسبة للشركات التي تستثمر في خفض الانبعاثات، ومن ثم تسهيل مسار الاقتصادات نحو تحديد أثر الكربون وإحداث آثار إيجابية طويلة الأمد. وبالمثل، يمكن للمصارف المركزية أن تؤثر تأثيرا دائما خلال فترة الانتقال بدعم ممارسات الإفصاح عن البيانات في الأسواق المالية إذا أخضعت بعض الأوراق المالية والأصول المالية في العمليات المتعلقة بسياساتها النقدية لمتطلبات إفصاح ومعايير معلومات محددة، كما حدث مثلا في تصنيف الاتحاد الأوروبي للأنشطة المستدامة والممارسات التي تروج لها فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ. وبالتالي، يمكن للمصارف المركزية أن تؤدي دورا حافزا في الأسواق المالية بتعزيز قدرة النظام المالي على التكيف.

32 - ويمكن للمصارف المركزية أيضا أن تقوم بدور في صياغة اللوائح التنظيمية لتوجيه المستثمرين الذين يبحثون عن خيارات للاستثمار المستدام، بوضع معايير دنيا لتسويق منتجات الاستثمار على أنها مستدامة، على سبيل المثال (انظر الوثيقة A/75/268، الفقرة 55). وفي هذا الصدد، يحدد تصنيف الاتحاد الأوروبي للتمويل المستدام، الذي أقره البرلمان الأوروبي في حزيران/يونيه 2020، معايير مفصلة لتحديد ما يشكل نشاطا اقتصاديا مستداما (A/75/325، الفقرة 27). ويمكن لبرامج شراء الأصول، في حالة استئناها، أن تدمج أيضا اعتبارات مراعاة البيئة في اختيارها للأصول.

33 - ولتعزيز فعالية مصارف التنمية الوطنية ومصارف التنمية المتعددة الأطراف، يمكن أن تؤدي المصارف المركزية دورا في تهيئة بيئة مواتية لتدفق التمويل من القطاع الخاص إلى المشاريع التي تعزز التنمية المستدامة، بما في ذلك البنى التحتية المادية والطاقة المتجددة. ويقع الإشراف على مصارف التنمية

(13) Vitor Gaspar and others, "Fiscal policies to curb climate change", IMFBlog (10 October 2019).

(14) Haider Mahmood and others, "The fiscal and monetary policies and environment in GCC countries: analysis of territory and consumption-based CO₂ emissions", *Sustainability*, vol. 14, No. 3 (21 January 2022), p. 1225.

الوطنية وتنظيمها في كثير من البلدان ضمن اختصاص نفس المؤسسة المسؤولة عن المصارف التجارية الخاصة، أي المصارف المركزية أو الهيئة الرقابية المختصة بالمصارف.

34 - وفي حين يمكن أن يزيد تغير المناخ من أوجه عدم المساواة، فمن شأن الأدوات المحددة للسياسة النقدية أن تسهم في الحد منها. ويمكن جعل القروض المصرفية التي تستفيد منها أضعف الأسر مشروطة ببرامج إعادة التمويل، مثل خيارات إعادة التمويل الطويلة الأجل التي أطلقها البنك المركزي الأوروبي. كما أن عمليات إعادة التمويل المحددة الأهداف الطويلة الأجل تحدد أن المبلغ الذي يمكن أن تقتضيه المصارف ينبغي ربطه بالمبلغ الذي تُقرضه للمؤسسات غير المالية والأسر المعيشية، مما يضمن وصول التوسع النقدي إلى الاقتصاد الحقيقي، وبالتالي يكون له أثر توزيعي تدريجي. وفي عام 2020، أنشأ مصرف الاحتياطي الاتحادي للولايات المتحدة برنامجاً للإقراض المباشر لحكومات الولايات والبلديات عن طريق مرفق السيولة البلدية. وفي إطار التصدي لأزمة كوفيد-19، قام مصرف الاحتياطي الاتحادي أيضاً بتوسيع برنامج الرئيسة للإقراض بهدف دعم المنظمات غير الربحية، مثل المستشفيات والمدارس ومنظمات الخدمات الاجتماعية التي كانت في وضع مالي سليم قبل الجائحة⁽¹⁵⁾.

35 - بيد أن قدرة المصارف المركزية على التصرف بسرعة، إضافة إلى احتمال كون ميزانياتها العمومية غير محدودة، قد تؤدي إلى الإفراط في الاعتماد على التدخلات النقدية لدفع عجلة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ومن المهم الإشارة إلى أن السياسات المالية يمكن أن تهيئ حوافز قوية للتأثير على القرارات الاقتصادية، وقد يتبين أن الاستخدام الناقص لهذا الخيار السياساتي القوي عيب في الاستراتيجية السياسية للبلد. وإضافة إلى ذلك، فإن الإفراط في إرهاب ولايات المصارف المركزية يمكن أن يقوض مصداقيتها، لا سيما إذا كانت حدود مسؤولياتها متداخلة تجاه الوكالات الحكومية الأخرى أو إذا كانت غير واضحة.

36 - والفرصة سانحة حالياً لمعالجة المشاكل المذكورة بوضع سياسات مالية ونقدية مناسبة ومنسقة، والقيام باستثمارات محددة الأهداف، والتعاون على الصعيد الدولي ابتغاء التعجيل بالتحول نحو الاستدامة، مع تقليل تكاليف هذا التحول إلى أدنى حد ممكن. وستتاح للمصارف المركزية، عند تفكيك برامجها لشراء الأصول، إمكانية التمسك بأصول القطاعات والشركات ذات البصمة الكربونية المنخفضة، مع وضع مبادئ وتوجيهات جديدة أيضاً تعطي الأولوية للأصول الخفيفة الكربون فيما تنفذه مستقبلاً من برامج شراء الأصول.

37 - وعلى وجه العموم، يجب أن تتسق السياسة النقدية والسياسة المالية وأن تُنفذاً معاً للحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي مع توفير الحافز المناسب لتسريع العمل المناخي، بسبل منها بناء الدعم العام لمثل هذه الإجراءات. وازدادت أهمية هذا التنسيق في الظروف الاقتصادية الراهنة، حيث توجد حدود لحجم هذه السياسات ونطاقها.

38 - ومن شأن السياسات الشاملة التي تضم أدوات للسياسات المالية والنقدية والهيكلية أن تكون أكثر فعالية في التصدي لتحديات تغير المناخ. ولكي يحدث ذلك على صعيد العالم، لا بد من تنسيق متعدد الأطراف للسياسات المناخية، ومن إجراءات ثابتة على صعيد السياسة المحلية، حتى يتسنى أن يتبع ذلك انتقال منظم.

Salvador Pérez-Moreno, Natalia Martín-Fuentes and Juan-Francisco Albert, "Rethinking monetary policy (15) in the framework of inclusive and sustainable growth", in *Economic Policies for Sustainability and Resilience*, Philip Arestis and Malcolm Sawyer, eds. (Cham, Switzerland, Palgrave Macmillan, 2022)

رابعاً - تسخير التقدم التكنولوجي السريع

استمرار التحول الاقتصادي الرقمي

39 - استمرت تدفقات البيانات العالمية، التي تقاس بالاستخدام العالمي لعرض نطاق الإنترنت، في الزيادة بوتيرة متسارعة. فقد ازدادت هذه التدفقات بنسبة 35 في المائة عام 2020 لتصل إلى 230 إكسابايت في الشهر⁽¹⁶⁾، ويتوقع أن تزداد بأكثر من ثلاثة أضعاف بحلول عام 2026 لتبلغ 780 إكسابايت. وهذا الاعتماد المتزايد على الاتصال الرقمي لا يبرز أوجه انعدام المساواة بين البلدان والمناطق وداخلها في الحصول على التكنولوجيات الرقمية فحسب، بل يطرح أيضاً تحديات جديدة في مجال السياسات. كما تسارع استخدام التقنيات الرقمية خلال جائحة كوفيد-19. وأصبح العمل عن بعد وعقد الاجتماعات باستخدام التكنولوجيا الرقمية قاعدة جديدة، بينما زادت الأنشطة الاقتصادية عبر مجموعة متنوعة من المنصات الرقمية. وتعمل المؤسسات العامة والخاصة بشكل متزايد على جعل العمل عن بعد ممارسة معتادة لجميع موظفيها أو بعضهم.

40 - وتتيح الابتكارات الرقمية في القطاع المالي تقليل الاحتكاكات في السوق وتكاليف المعاملات، مما يجعل من المجدي تقديم الخدمات المالية للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي كانت مستبعدة سابقاً. وأسهمت خدمات التكنولوجيا المالية، لا سيما خدمات الأموال المتنقلة، في ازدياد امتلاك الحسابات، بما في ذلك من جانب النساء. وطوال جائحة كوفيد-19، كانت الخدمات المالية الرقمية بمثابة شريان حياة للعديد من الأفراد والشركات. واستعانت الحكومات أيضاً بالخدمات المالية الرقمية لتوزيع التحويلات الواسعة النطاق المقدمة من الحكومات على الأشخاص. كما استمرت أنواع جديدة من المدفوعات الرقمية، مثل المدفوعات الفورية والأموال الإلكترونية، في التزايد خلال جائحة كوفيد-19. واستمرت حصة "المدفوعات الجديدة" (المدفوعات الفورية والمدفوعات بالأموال الإلكترونية) في الازدياد، على حساب أساليب الدفع التقليدية غير النقدية، مثل الشيكات، والتحويلات بالخصم المباشر، وتحويلات الائتمان والتحويلات بالبطاقات. وارتفع كذلك عدد حسابات الأموال المتنقلة المسجلة في جميع أنحاء العالم بنسبة 13 في المائة عام 2020، ليصل إلى 1,2 بليون حساب، مقترناً بزيادة نسبتها 22 في المائة في قيمة المعاملات، التي بلغت 767 بليون دولار.

عدم تكافؤ فرص الحصول على التكنولوجيات بين البلدان وداخلها

41 - في حين يمكن للتكنولوجيات الرقمية أن تزيد من الكفاءة وأن تعزز الإدماج، يمكن لها أيضاً أن تعمق أوجه عدم المساواة بين البلدان وداخلها، وأن تثير مخاطر أخرى مختلفة. فقد أدت الرقمنة السريعة إلى زيادة كبيرة في تكلفة الاستبعاد بالنسبة لمن لا يستطيعون الحصول على هذه التكنولوجيات أو لا يستطيعون تحمل تكاليفها. كما أن العديد من البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً، معرضة لخطر التخلف عن الركب والتحول أساساً إلى مستعملين ومقدمين للبيانات بدلاً من المشاركة بشكل مثمر في سلسلة القيمة الرقمية العالمية.

(16) إكسابايت واحد يساوي 10^{18} بايت.

42 - وتفيد أحدث البيانات الصادرة عن الاتحاد الدولي للاتصالات، بأن 4,9 بلايين شخص، أو نسبة 63 في المائة من سكان العالم، كانوا يستخدمون الإنترنت في عام 2021، ويمثل ذلك زيادة مقارنة بنسبة 4,1 بلايين (54 في المائة) المسجلة في عام 2019. ويعزى معظم هذه الزيادة إلى المستخدمين الجدد للإنترنت في البلدان المتوسطة الدخل. وفي أقل البلدان نمواً، ظلت نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت منخفضة، حيث بلغت 27 في المائة، مقابل 57 في المائة في البلدان النامية عموماً، و 90 في المائة في البلدان المتقدمة النمو.

43 - وحتى في حالة وجود تغطية النطاق العريض، لا تزال تكلفة الوصول إلى الإنترنت تشكل عقبة، لا سيما في أقل البلدان نمواً. ويبلغ متوسط السعر الشهري لأرخص اشتراك في النطاق العريض يوفر ما لا يقل عن 5 غيغابايت من البيانات في أقل البلدان نمواً 22,3 دولاراً، أو ما يزيد قليلاً عن 20 في المائة من نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي. ويقارن ذلك بمتوسط عالمي قدره 22,8 دولاراً، أو 2,8 في المائة من نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي العالمي. كما أن تكلفة الأجهزة الرقمية باهظة بالنسبة لشرائح كبيرة من السكان في الفئات المنخفضة الدخل في العديد من البلدان النامية. ويعيش ما يقرب من 2,5 بليون شخص في بلدان تعادل فيها تكلفة أرخص هاتف ذكي متاح 25 في المائة أو أكثر من متوسط الدخل الشهري. وهذا النقص في القدرة على تحمل التكاليف هو أحد الأسباب الرئيسية للفجوة في استخدام الإنترنت على الأجهزة المحمولة، حيث لا يستخدم حوالي 3,4 بلايين شخص الإنترنت على الأجهزة المحمولة رغم أنهم يعيشون في مناطق تتوفر فيها التغطية عبر الأجهزة المحمولة.

44 - وتوجد أيضاً اختلافات بين الفئات السكانية، لا سيما حسب نوع الجنس. وفي عام 2020، كانت نسبة 57 في المائة من جميع النساء تستخدم الإنترنت، أي ما يقل بمقدار 5 نقاط مئوية عن المستوى المسجل بالنسبة للرجال. ورغم أن تكافؤ الجنسين في استخدام الإنترنت قد تحقق تقريباً في البلدان المتقدمة النمو والدول الجزرية الصغيرة النامية، فلا تزال هناك فجوات كبيرة في بعض أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية. وتوجد أكبر الفجوات عبر المناطق الجغرافية في أفريقيا (11 نقطة مئوية) وفي الدول العربية (12 نقطة مئوية)⁽¹⁷⁾.

45 - وتؤكد منظمة العمل الدولية أن الموظفين المنتمين إلى شرائح الدخل العليا هم الذين يمكنهم العمل عن بعد في كثير من الأحيان. ويُخشى عموماً أن يؤدي قيام اقتصاد رقمي إلى تفاقم أوجه التفاوت بين البلدان التي هي في طليعة التقدم التكنولوجي والبلدان الأقل تقدماً من الناحية التكنولوجية، وفي داخل البلدان. وفي البلدان المرتفعة الدخل، لم تتجاوز نسبة العاملين القادرين على العمل عن بعد 27 في المائة في عام 2020. ويُخشى أيضاً أن تمارس التكنولوجيات الرقمية ضغطاً نزولياً على أجور العمال ذوي المهارات المتوسطة والقليلة نظراً لأن مهامهم أصبحت تؤدي بشكل متزايد من خلال تطبيقات البرمجيات، والتحسينات والنماذج الحاسوبية. بيد أن هذه الاتجاهات يمكن أن تكون أيضاً فرصاً لوضع سياسات تهدف إلى تنسيق الجهود الوطنية والعالمية لدعم العمل اللائق وتحقيق تعاف يتسم بالقدرة على الصمود والاستدامة.

46 - ومن المخاطر الأخرى على صعيدي الأفراد والمؤسسات تزايد التهديد الناجم عن حوادث الفضاء الإلكتروني والاحتيال الرقمي، فضلا عن أشكال جديدة من الاستبعاد، مثل الاستبعاد من خلال أوجه التحيز في اتخاذ القرار الخوارزمي. وعلى مستوى السوق، ارتبطت الرقمنة بزيادة تركّز القوة السوقية بسبب بروز منصات دولية كبيرة للتكنولوجيا. كما أثار النمو في الخدمات المالية الرقمية مخاوف بشأن الاستقرار المالي والنزاهة.

سد الفجوات الرقمية

47 - للفضاء على هذه الفجوات، لا بد من سياسات مثل الاستثمار في البنية التحتية الرقمية، وتعزيز إمكانية وصول الجميع إلى الإنترنت بأسعار معقولة، وتطوير المهارات الرقمية. كما أن حماية الحق في الخصوصية، وتعزيز الاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي، ومكافحة الجرائم الإلكترونية يمكن أن تسهم في تهيئة فضاء رقمي أكثر أمانا للجميع. ومن خلال سياسات تستهدف فئات معينة، بما في ذلك النساء والفتيات، يمكن دعم زيادة مشاركتهن في تطوير التكنولوجيا وإعداد المحتوى.

48 - ويمكن للجهات المعنية بالتنظيم والإشراف أن تستند إلى التكنولوجيا المالية لدعم تعميم الخدمات المالية مع التصدي للمخاطر المتزايدة الناجمة عن حوادث الفضاء الإلكتروني والاحتيال الرقمي، من خلال تعزيز حماية المستهلك، ومساءلة مقدمي الخدمات المالية عن حماية البيانات. ويمكن الاستعانة بصناديق الخدمات والوصول التي تتسم بحسن الإدارة وتكتسي طابعا عالميا في تعبئة الموارد اللازمة لتحقيق وصول الجميع إلى الإنترنت العريض النطاق، استنادا إلى مساهمات القطاع الخاص، التي يمكن جمعها مع الأموال العامة عند الضرورة. وينبغي استعراض الأطر التنظيمية وتعزيزها، حسب الاقتضاء، لمعالجة قضايا إدارة البيانات (لأغراض منها تجنب تركّز القوة السوقية)، والمساءلة عن المحتوى، والتميز، وحقوق الإنسان. وسيلزم التنسيق على الصعيد الدولي لضمان اتساق المعايير العالمية وإنصافها.

49 - ونظرا لازدياد الإقبال على التعليم عبر الإنترنت باعتباره مكملا للتعليم التقليدي في الفصول، أو حتى باعتباره بديلا له، ينبغي بذل جهود لتعزيز استيعاب الجميع. ويجب على المؤسسات التعليمية العامة أن تكفل استفادة مزيد من المتعلمين من التكنولوجيات الجديدة، في حين يلزم تحسين إمكانية الحصول على أدوات التعلم عن بعد وتحسين نوعيتها. ويمكن تحقيق ذلك بإعطاء الأولوية للوصول إلى الإنترنت عريض النطاق والأجهزة الرقمية، وبإشراك جميع الطلاب في استراتيجيات التعلم عن بعد. ويمكن تعزيز استيعاب الجميع من خلال تدابير محددة الأهداف، مثل تقديم دعم محدد لذوي الإعاقة، وتصميم مواد تعليمية بلغات الأقليات، وبذل جهود مركزة على ضمان وضع التعلم عن بعد عبر الإنترنت في متناول الأطفال المهاجرين والمشردين. وإضافة إلى ذلك، يحتاج المعلمون إلى تدريب متخصص على المهارات الرقمية وإلى دعم تقني لتنفيذ التعلم عن بعد عبر الإنترنت وتقييم أثره بفعالية.

50 - ويمكن أن يأتي الدعم الإضافي على جانب الطلب لتيسير اعتماد الإنترنت العريض النطاق واستخدامه على نطاق أوسع من مصادر خاصة وعامة على السواء. ويمكن أن تكون الشركات الخاصة والأفراد المحركات الرئيسية للمحتوى والتطبيقات، مثل تحليلات البيانات أو تطبيقات الذكاء الاصطناعي أو المحتوى الإعلامي، التي تزيد الرغبة في استخدام الإنترنت العريض النطاق. ويمكن للقطاع العام دعم الطلب بتوفير خدمات عامة رقمية، بينما يمكن لوضعي السياسات دعم الابتكار وإعداد المحتوى على

الصعيد المحلي، عن طريق الحاضنات ومراكز الابتكار. وعلى القطاع العام أيضا دعم تعزيز المهارات الرقمية وتيسير مزيد من مشاركة المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الرقمي.

الخبرات القطرية وأطر الدعم

51 - لدعم تحول الاقتصادات والمجتمعات إلى التكنولوجيا الرقمية على نحو شامل للجميع، نفذت عدة بلدان في جنوب شرق آسيا مجموعة من تدابير السياسة العامة لتعزيز إلمام مواطنيها بالتكنولوجيا الرقمية والمهارات الرقمية لقوتها العاملة. فعلى سبيل المثال، أعطت إندونيسيا الأولوية للمهارات الرقمية والإلمام بالتكنولوجيا الرقمية باعتبارها جدول أعمال رئيسيا لرئاسة البلاد لمجموعة العشرين في عام 2022. وعلى الصعيد الوطني، تدير حكومة إندونيسيا حركة وطنية من أجل برنامج للإلمام بالمهارات السيبرانية الرقمية الذي يرمي إلى تعليم المهارات الرقمية الأساسية لنحو 12,5 مليون مشارك، فضلا عن برنامج للمنح الدراسية للمواهب الرقمية لاكتساب المهارات الرقمية المتوسطة والمتقدمة (يشملان 100 000 و 300 مشارك على التوالي). وفي تايلاند، أطلقت وزارة العمل، في أوائل عام 2021، أكاديمية تنمية المهارات الرقمية، التي تشرف على تنمية المهارات الرقمية للقوة العاملة وتدير برامج ودورات لتدريب الشباب على المهارات الرقمية. وتهدف كمبوديا إلى التغلب على انخفاض مستويات الإلمام بالتكنولوجيا الرقمية، الذي منع صاحبات المشاريع الصغرى من الحصول على التمويل وتوسيع نطاق أعمالهن. وأطلقت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، وشركة SHE Investments مؤخرا تطبيق KOTRA Riel لمسك الدفاتر ابتغاء تكوين تجربة بسيطة وسهلة الاستعمال لدعم الكمبوديين أصحاب المشاريع الصغرى في تخطيط التدفقات النقدية وإدارتها والحصول على الخدمات المالية الرسمية.

52 - وكما اقترح الأمين العام في تقريره المعنون "خطتنا المشتركة" (A/75/982)، يمكن أن يتناول الاتفاق الرقمي العالمي بين القطاعين العام والخاص المسائل المتعلقة بإمكانية الاتصال الإلكتروني للجميع، وإدارة البيانات، ومعايير المساءلة عن المحتوى، والتمييز، وحماية حقوق الإنسان.

53 - ويمكن لواقعي السياسات والمنظمين أيضا أن يضعوا أطرا ومتطلبات لدعم تعميم التغطية الشاملة بالنطاق العريض، مع تمكين الابتكار. وطالما استخدمت التزامات تعميم الخدمات لإلزام مشغلي الشبكات بتوسيع نطاق تغطية الاتصالات لتشمل السكان الذين يصعب الوصول إليهم والضعفاء. ورغم أن التزامات تعميم الخدمات أصبحت أقل شيوعا في السنوات الأخيرة، كان بإمكان الحكومات إنفاذها مقابل الحصول على طيف موضع طلب كبير في سياق تعميم نشر النطاق العريض من الجيل الرابع (4G) والجيل الخامس (5G)، خاصة عندما يتمتع المشغلون بقوة سوقية كبيرة. ويمكن أن تشمل المتطلبات التنظيمية الأخرى نظم الوصول المفتوح وتقاسم البنية التحتية. ويمكن للسلطات أيضا أن تضع حوافز غير مالية للاستثمار الخاص، من خلال تبسيط الإجراءات وعمليات الموافقة مثلا؛ والوصول إلى خرائط البنية التحتية المحلية والمعلومات الجغرافية؛ وأطر المعاملات الإلكترونية والأمن السيبراني وحقوق التأليف والنشر والخصوصية. يمكن أن تساعد آليات تحديد الوصول في تحفيز الابتكار بتوفير حيز آمن يتيح للشركات وضع مفاهيم ومنتجات جديدة واختبارها على نطاق محدود.

التعاون الدولي من أجل التوصل إلى تحول اقتصادي رقمي منصف

54 - يلزم بذل مزيد من الجهود على الصعيدين الوطني والدولي لتسخير هذه التكنولوجيات وتعبئة التمويل وبناء القدرات اللازمة لإحداث تحول اقتصادي رقمي عادل⁽¹⁸⁾. ومن الضروري أيضا زيادة التعاون في مجالات مثل الضرائب والتنظيم.

55 - ونتيجة لوفورات الحجم وطبيعة التقنيات الرقمية التي تأخذ شكل منصات، يؤدي عدد صغير نسبيا من الشركات دورا كبيرا بشكل غير متناسب. وتتحكم هذه الشركات عادة في جمع البيانات ومعالجتها واستغلالها للأغراض التجارية، حيث تشكل البيانات المصدر الرئيسي لإيراداتها وأرباحها. بيد أن البلدان النامية تشعر بالقلق لأن البيانات المتولدة عن الأنشطة المضطلع بها ضمن ولاياتها القضائية كثيرا ما تجمعها شركات تقع مقارها خارج نطاق تلك الولايات القضائية، وتترتب على ذلك آثار في تحصيل الضرائب والأمن الوطني (A/75/325، الفقرة 44).

56 - ومن شأن وضع إطار أكثر شمولاً للتعاون الدولي وتوخي الشركات مزيداً من الشفافية أن يشكلا عاملاً أساسياً في تعزيز وتحسين النظم الضريبية للشركات. وتقترح اللجنة المستقلة لإصلاح نظام الضرائب الدولية للشركات، التي تسعى جاهدة إلى إجراء نقاش أوسع نطاقاً وأكثر شمولاً بشأن القواعد الضريبية الدولية، أن تقرض الحكومات المسؤولية ضرائب تصاعدية على الربح الاقتصادي للخدمات الرقمية الذي تحققه الشركات المتعددة الجنسيات العاملة في هذا القطاع. وستعني الضرائب التصاعدية أيضاً انخفاض معدلات الضرائب على المؤسسات الرقمية المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، التي غالباً ما تكون أرباحها أقل.

57 - وعلى غرار الضرائب على الأرباح غير المتوقعة المقترح فرضها على شركات النفط المستفيدة من ارتفاع الأسعار نتيجة للحرب في أوكرانيا، اقترح أيضاً فرض ضرائب على الأرباح الاستثنائية التي حققتها الشركات الرقمية العملاقة خلال الجائحة، مع استخدام الإيرادات المتأتية منها لتمويل التكاليف العامة والخاصة المتكبدة نتيجة للجائحة والاستثمار في بناء القدرة على الصمود. ونظراً لأن عمليات الشركات الرقمية ذات طابع عالمي، يشكل التعاون الدولي ضرورة حيوية لتحصيل هذه الضرائب بفعالية.

العلم والتكنولوجيا والابتكار

58 - إلى جانب التكنولوجيات الرقمية، تهدد سرعة التطورات في ميدان العلوم والتكنولوجيا والابتكار وعدم تكافؤها بخلق فجوات لا يمكن التغلب عليها تقريباً بين البلدان من حيث آفاقها المستقبلية للنهوض برفاه الإنسان. ولذلك، يلزم زيادة التعاون الدولي.

59 - فعلى سبيل المثال، كان التعاون الدولي، من خلال تبادل المعلومات والتكنولوجيات المتعلقة بالكشف عن كوفيد-19 والوقاية منه وعلاجه، ضرورياً لمكافحة الجائحة في جميع البلدان. وشمل هذا التعاون مبادرات مثل مبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-19، وأصدقاء مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي، والصندوق الاستئماني الأفريقي لشراء اللقاحات، ونداءات إعلان التبرعات ذات الصلة. أما مجمع منظمة الصحة العالمية لإتاحة تكنولوجيات مكافحة كوفيد-19، فيتيح لمطوري العلاجات والتشخيصات واللقاحات المتعلقة بكوفيد-19 وغيرها من المنتجات الصحية ترخيص ملكيتهم

(18) المرجع نفسه.

الفكرية ومعارفهم وبياناتهم لشركات التصنيع المضمونة الجودة. ومن خلال التراخيص الطوعية وغير الحصرية والشفافة، يمكن لمجمع إتاحة التكنولوجيات أن ييسر زيادة الإنتاج من خلال استخدام العديد من شركات التصنيع التي لديها قدرات غير مستغلة حالياً. ومن المبادرات الأخرى إتاحة إمكانية الحصول على المعلومات المستمدة من نظام البراءات، مثل مرفق البحوث المتعلقة بكوفيد-19 على بوابة PatentScope التابعة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية، ومبادرة مجمع براءات اختراع الأدوية، التي تحتوي على معلومات عن الأدوية قيد التجربة واللقاحات المضادة لكوفيد-19. ولتيسير حصول البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل على العلاجات الطبية والتكنولوجيات الصحية، أبرمت المبادرة اتفاقات لترخيص علاجين تجريبيين لفيروس كوفيد-19 عن طريق الفم واختبار تشخيصي مصلي للأجسام المضادة لكوفيد-19، يمكن توفيرهما بشكل غير حصري ودون رسوم تبعا لشروط الاتفاقات⁽¹⁹⁾.

60 - وتعمل منظومة الأمم المتحدة على تعزيز قدرة البلدان في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار، مكمل بذلك الجهود الثنائية وغيرها من الجهود المتعددة الأطراف. وتقوم آلية تيسير التكنولوجيا ومصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً بتيسير الحوار بشأن السياسات ونقل التكنولوجيا، لأغراض منها تسخير التكنولوجيات الرقمية. ووحدت كيانات الأمم المتحدة جهودها مع الجهات الشريكة الأخرى من خلال مبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-19، التي قدمت أكثر من بليون جرعة لقاح إلى البلدان النامية، ولكنها لا تزال تعاني من نقص التمويل. ويهدف التعاون على مختلف المستويات أيضاً إلى دعم الجهود الوطنية الرامية إلى مواءمة التمويل والاستثمار والتكنولوجيا من أجل التعافي بشكل أفضل من الأزمة الحالية. والدول الأعضاء مدعوة إلى تكثيف مساهماتها في المبادرة وإلى النظر في تبادل الدراية الفنية والملكية الفكرية من أجل دعم مكافحة كوفيد-19 وتعزيز القدرة على الصمود في وجه الجوائح في المستقبل؛ ويلزم الاستمرار في دعم آلية تيسير التكنولوجيا ومصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً من أجل مساعدتهما على الوفاء بولائتيهما وزيادة تعزيز قدرة البلدان النامية على تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار، بسبل منها على سبيل المثال البرنامج التجريبي العالمي بشأن تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض إعداد خرائط الطريق المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة⁽²⁰⁾.

التنمية المستدامة

61 - دعا الأمين العام في تقريره المعنون "خطتنا المشتركة" إلى إبرام اتفاق عالمي جديد لإيجاد شكل من أشكال تعددية الأطراف، يكون أكثر ترابطاً وشمولية وفعالية، وينصب فيه التركيز على الرؤية الاستراتيجية للتصدي للمخاطر العالمية الكبرى. وعلى البلدان المتقدمة النمو أن تقي بتعهداتها بتعبئة 100 بليون دولار سنوياً للإجراءات المتعلقة بالمناخ في البلدان النامية. وينبغي لجميع الجهات المقدمة للتمويل أن تقي بالالتزام الجديد بمضاعفة تمويل إجراءات التكيف بحلول عام 2025 وأن تولي الأولوية لتوفير التمويل بالمنح لأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية. وينبغي للجهات الشريكة في التنمية أن تدمج تدابير الحد من مخاطر الكوارث في التعاون الإنمائي على نطاق القطاعات كلها من أجل بناء القدرة على مواجهة الصدمات والأخطار في الحال والمستقبل.

(19) المرجع نفسه.

(20) المرجع نفسه.

62 - وتتيح الابتكارات التكنولوجية الحديثة إمكانية تحقيق التحول في مجال الطاقة من خلال إدخال تحسينات على إنتاج الطاقة المستدامة واستخدامها النهائي، بوسائل منها التكنولوجيات الرقمية المخصصة للمستهلكين. غير أنه، رغم تعزيز الالتزامات السياسية، لا تزال الاستثمارات في مصادر الطاقة المستدامة غير كافية. فقد تقلصت الاستثمارات في مجال الطاقة في العديد من البلدان النامية، وحدث انخفاض في نقل التكنولوجيا النظيفة. وبإمكان صناع السياسات مواصلة زيادة طموحاتهم المناخية ودعم تعهداتهم باتخاذ تدابير في الميزانيات، بسبل منها الاستناد إلى تدابير التحفيز المالي من أجل التعافي المستدام من أزمة كوفيد-19؛ ويمكن أن يكون الاستثمار الخاص مصدرا كبيرا لتمويل البنية التحتية للطاقة، في حين يمكن للقطاع العام أن يضع حوافز ويساعد على ضمان حصول جميع المجتمعات النائية والناقص الخدمات على الطاقة بتكلفة معقولة. ومن خلال الجهود الرامية إلى زيادة الكفاءة في استخدام الطاقة، بوسائل منها التكنولوجيات الرقمية، يمكن خفض الاحتياجات الإجمالية من الاستثمار والمساعدة على تقليل الاعتماد على الحلول التكنولوجية التي لم تتأكد جدواها للحد من انبعاثات غازات الدفيئة وتخفيفها. وسيكون التعاون الدولي ضروريا لدعم هذا التحول في العديد من البلدان النامية، بسبل منها بناء القدرات ونقل التكنولوجيا.

63 - وتعددت بعض البلدان بتقديم ما لا يقل عن 1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وأنفقت ما لا يقل عن 30 في المائة من تمويل جهود التعافي بطريقة مراعية للبيئة، ومن بينها بعض البلدان الأوروبية والجمهورية الدومينيكية وكندا. وفي عام 2020، استخدم معظم الإنفاق على التعافي الأخضر لوسائل النقل والبنى التحتية الجديدة التي تعمل بالكهرباء والهيدروجين، ووسائل النقل العام، وإمدادات الطاقة والبنى التحتية الخفيفة الكربون، وتحسين المباني ذات الكفاءة في استخدام الطاقة، والبحث والتطوير المراعي للبيئة بغية القضاء على الكربون في مجال الطيران والبلاستيك والزراعة واحتجاز الكربون. وهذه الحزم من الحوافز المالية الواسعة النطاق تبين جدوى سد الفجوة المتبقية للوفاء بالوعد الذي لم يتحقق بتخصيص مبلغ 100 بليون دولار سنويا لتمويل الإجراءات المتعلقة بالمناخ في البلدان النامية. وبلغت حزم الحوافز المالية في عام 2020 نسبة 23 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات المتقدمة، و 11 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات الناشئة والبلدان النامية.

64 - وبالمناسبة، يلاحظ من البيانات الأخيرة المتعلقة بسياسات الإنفاق العام في أكبر 50 اقتصادا في العالم أن مبلغ 3,1 تريليونات دولار من مبلغ 18,2 تريليون دولار الإجمالي المتعهد بتقديمه لمعالجة أزمة كوفيد-19 بحلول نهاية عام 2021 خُصص لتدابير التعافي على المدى الطويل. وخصّصت نسبة 31 في المائة (970 بليون دولار) من هذه الأموال للإنفاق الأخضر أو المراعي للبيئة. وعلى الرغم من أن ذلك لا يمثل سوى 5 في المائة من مجموع الحوافز التي تم الالتزام بها لحزم التعافي المراعي للبيئة، ارتفعت حصة التمويل الأخضر في تدابير التعافي من 18 في المائة عام 2020 إلى 51 في المائة في عام 2021، حيث تم دمج مبادرات جديدة ذات فترات زمنية أطول في الميزانيات العامة.

65 - وخلص القول إنه على الرغم من أن الجائحة تسببت في مستويات لا توصف من المعاناة الإنسانية وطرحت تحديات جديدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فقد أظهرت أيضا أن الحكومات تستطيع تغيير سياساتها بسرعة عندما تقرر ذلك. ولا بد الآن من إجراء تغييرات سريعة ماثلة لدفع عجلة التقدم نحو تحقيق تلك الأهداف، بما في ذلك إجراء إصلاحات جذرية في النظم المالية والاقتصادية للحد من أوجه عدم المساواة ووضع سياسات لبناء التعافي على نحو مستدام. كما أن ارتفاع أسعار الأغذية والسلع الأساسية يتيح للبلدان فرصة التخفيف من حدة الشواغل المتعلقة بانعدام الأمن في مجالي الطاقة والغذاء عن طريق التعجيل باعتماد الطاقة المتجددة وتحسين أوجه كفاءة النظم، من أجل مواءمتها مع أهداف التنمية المستدامة وتعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ.

خامسا - توصيات للمضي قدما

66 - توضح الفروع السابقة أن العديد من الاعتبارات التي تستند إليها المداوولات بشأن النظام الاقتصادي الدولي الجديد لا تزال اعتبارات صائبة اليوم. وهي تحتوي على العديد من التوصيات لاتخاذ إجراءات بشأن القضية الملحة المتمثلة في سد الفجوات الموجودة بين البلدان وداخلها في السياق الحالي لجائحة كوفيد-19 المستمرة، والحرب في أوكرانيا وأزمة المناخ المتفاقمة، وفي ظل التغير التكنولوجي التحولي. ويركز هذا الفرع على بعض التوصيات الداعية إلى دعم إنهاء الجائحة وإلى تحقيق الانتعاش الاقتصادي الشامل والعمل المناخي وبناء القدرة على الصمود بتسخير فوائد الرقمنة والتكنولوجيات الجديدة والأفكار والمقترحات الواردة في الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد.

67 - وينبغي أن يكون استمرار الجائحة بعد أشهر من تطوير لقاحات ثبتت جدواها بمثابة دعوة واضحة إلى ضرورة تعزيز التعاون العالمي، وإقامة شراكات فعالة بين جميع القطاعات والجهات صاحبة المصلحة، وإحراز تقدم فيما يتعلق بالهدف 17 عن طريق تمكين الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين من تعبئة المعارف والخبرات والتكنولوجيات والموارد المالية وتبادلها في جميع البلدان، ولكن في البلدان النامية على وجه الخصوص. وإزاء هذه الأزمات المتداخلة، تظل خطة التنمية المستدامة لعام 2030 واتفاق باريس ضروريين لتوجيه كل من التعافي والتحول. ويتعين اتخاذ إجراءات متضافرة متعددة الأطراف لسد ثغرات التمويل، والحفاظ على الحيز المالي، وتسوية حالات الديون التي لا يمكن تحملها، ودعم تعجيل التحول المناخي، وتعزيز قدرة نظام التبادل التجاري على الصمود.

68 - ولا بد من تعزيز التعاون الدولي والارتقاء بمستوى طموحاته لبحر الجائحة، وإعادة العالم إلى المسار الصحيح نحو التنمية المستدامة، ومواصلة الإجراءات الجريئة المتعلقة بالمناخ. وتوجد عدة آليات وعمليات تابعة للأمم المتحدة تدعم شبكة من المؤسسات والمنظمات التي تسعى إلى المضي قدما في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة عن طريق شراكات شاملة. ومن هذه المبادرات المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، ومنتدى الشراكات التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وإطار الشراكات لصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية، وآلية تيسير التكنولوجيا. ويمكن أيضا أن تكون الاستعراضات الوطنية الطوعية التي تعدها الدول الأعضاء بشأن تنفيذها لخطة عام 2030 أدوات هامة لحشد دعم الجهات المتعددة صاحبة المصلحة وشراكاتها⁽²¹⁾.

الوفاء بالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية

69 - يمكن لتباطؤ النمو الاقتصادي، وزيادة الإنفاق على المعونة الإنسانية والجيش، أن يصرفا الموارد عن المساعدة الإنمائية الرسمية وغيرها من أشكال المساعدة وأن يهددا الشراكة العالمية من أجل التنمية. ويُخشى أن تقوم البلدان المانحة الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية بتحويل التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية من الاحتياجات الإنمائية العاجلة والعمل المناخي. ومن شأن تحويل الموارد في البلدان المتقدمة النمو من المساعدة الإنمائية الرسمية ومن التحويلات الضرورية في نظامي الغذاء والطاقة أن يزيد من حجم الآثار الضارة. ويهدد ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة بتحويل الإنفاق الحكومي عن المجالات الحاسمة للتقدم

(21) United Nations, Department of Economic and Social Affairs, "Transformational partnerships and partnership platforms", Policy Brief, No. 103 (30 April 2022).

في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مثل الحماية الاجتماعية والرعاية الصحية والتعليم والبنية التحتية. لذا فإن من الأهمية بمكان أن تفي الجهات المانحة بالتزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، لا سيما تجاه أقل البلدان نمواً.

70 - ويلزم إعادة النظر في معايير تخصيص الموارد المالية من أجل بناء القدرة على الصمود، بسبل منها التصدي للقيود الهيكلية في الطريقة التي تخصّص بها الموارد. وينبغي للجهات الشريكة في التنمية أيضاً أن تبلور الالتزامات أو التعهدات المتعلقة بالمعونة والمناخ في صورة مكاسب لأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، بطرق من بينها النظر في استخدام أوجه الضعف المتعدد الأبعاد باعتبارها من معايير الأهلية للحصول على المساعدة الإنمائية الرسمية. ويمكن أن تساعد زيادة موارد مصارف التنمية المتعددة الأطراف على تلبية الطلبات المرتفعة الحالية. وازداد الإقراض من مصارف التنمية المتعددة الأطراف بشكل كبير في عام 2020، ويتوقع حدوث زيادة أكبر في عام 2021. وفي حين تستفيد أقل البلدان نمواً من الموارد التي توفرها مصارف التنمية المتعددة الأطراف بشروط ميسرة، فإن النوافذ الاعتيادية لهذه المصارف توفر قناة لحصول البلدان المتوسطة الدخل على تمويل طويل الأجل بأسعار أكثر جاذبية من معدلات اقتراضها في السوق.

71 - وساعدت مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب أيضاً على مكافحة الجائحة لأنها أكملت الجهود المبذولة بين الشمال والجنوب واستمرت في النمو من حيث النطاق والحجم والامتداد الجغرافي. وينبغي أن يواصل مقدمو الخدمات من بلدان الجنوب تعزيز هذا التعاون، بسبل منها التعاون الثلاثي.

الحفاظ على الحيز المالي والتصدي لتحديات التمويل

72 - لمواجهة ضغط التضخم، سيتعين على الحكومات، إذا توفرت على الحيز المالي الكافي، أن تقدم دعماً محدد الأهداف للتخفيف من آثار ارتفاع أسعار الغذاء والوقود على الشرائح الفقيرة من السكان، مع الحفاظ على الاستدامة المالية والقدرة على تحمل الدين. وسيعزز ذلك النداءات الموجهة مؤخراً إلى الإسراع في تخفيف عبء الديون عن البلدان الفقيرة، لا سيما أقل البلدان نمواً.

73 - ودُعي المجتمع الدولي إلى اتخاذ تدابير عاجلة لسد فجوات التمويل، وارتفاع تكاليف الاقتراض، وزيادة مخاطر الديون. ويتعين زيادة التمويل العام للاستثمار في أولويات السياسة العامة وإنفاق الموارد المعبأة على أهداف التنمية المستدامة وعلى الاستثمارات الإنتاجية على نحو فعال. وينبغي للمؤسسات المالية الدولية أن تنظر في خفض تكاليف الاقتراض من المصادر التجارية وأعباء الديون المفرطة، بغية خفض أعباء الديون. ويجب التصدي لتغير المناخ وأوجه انعدام المساواة من أجل إحداث تحول في الأفاق الاقتصادية بشكل إيجابي للأجيال الحالية والمقبلة. وعلاوة على ذلك، يمكن تعزيز قدرة البلدان على إدارة المخاطر واستخدام الموارد بما يتماشى مع التنمية المستدامة، وذلك بتعزيز الشفافية وبناء منظومة معلومات أكثر اكتمالاً.

74 - وفي آب/أغسطس 2021، أعلن صندوق النقد الدولي عن تخصيص 650 بليون دولار من حقوق السحب الخاصة، وهي أكبر زيادة على الإطلاق، بالتناسب مع الحصص الوطنية الحالية. وأنشئ الصندوق الاستئماني للصمود والاستدامة في إطار صندوق النقد الدولي لدعم إعادة توجيه حقوق السحب الخاصة على أساس طوعي إلى البلدان التي هي في أمس الحاجة إلى هذا الدعم. وسيساعد بدء عمليات الصندوق

الاستثمار على وجه السرعة في تلبية بعض الاحتياجات الملحة للبلدان المتقلبة بالديون والبلدان المنخفضة الدخل.

تكثيف الجهود لمواجهة تحديات الديون السيادية

75 - بالمثل، بادرت مجموعة العشرين، بالتعاون مع نادي باريس للبلدان الصناعية الدائنة، بجهود لتقديم المساعدة ضمن إطار مشترك لمعالجة الديون من أجل دعم البلدان التي عليها مستويات من الديون لا تطيق تحملها. كما إن مصارف التنمية المتعددة الأطراف زادت التزاماتها المالية بنسبة 39 في المائة إلى حوالي 145 بليون دولار في عام 2020، وقدم البنك الدولي حوالي نصف هذا المبلغ⁽²²⁾.

76 - ولئن كانت نسبة 60 في المائة من أقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان المنخفضة الدخل معرضة بشكل كبير لخطر الوقوع في حالة مديونية حرجة أو تعاني من هذه الحالة، فقد ساعدت مبادرة مجموعة العشرين بتعليق خدمة الدين حتى الآن في تمويل الاستجابة للجائحة والحد من عدد البلدان التي تعاني من مديونية حرجة. إلا أنه سيتعين بذل جهود إضافية لسد الفجوة الكبيرة في الانتعاش. وعلى المجتمع الدولي أيضاً أن يكثف جهوده لمواجهة تحديات الديون السيادية.

تمويل التحول الأخضر

77 - إن البلدان النامية التي أسهمت بأقل قدر في الاحتراز العالمي تعاني منه أكثر من غيرها، والضرر آخذ في التصاعد. ويجب على البلدان المتقدمة النمو أن تزيد من دعمها للبلدان النامية، بغية مساعدتها على تخطي المسار التقليدي للتنمية والانتقال إلى مسارات الطاقة النظيفة والمستدامة. ومن شأن ذلك أن يتطلب الزيادة بقدر كبير في الاستثمارات العامة في البنية التحتية المادية والاجتماعية، وفي التكيف مع المناخ والتخفيف من حدة آثاره. وينبغي للشركاء في التنمية أن يعملوا على الوفاء بالالتزام الجديد بمضاعفة التمويل المخصص للتكيف بحلول عام 2025، وعلى إعطاء الأولوية لتمويل المنح المقدمة لأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية. ومن شأن القيام باستثمارات في حدود 5,7 تريليون دولار سنوياً حتى عام 2030 وتوجيه ما قدره 0,7 تريليون دولار من الاستثمارات السنوية في الوقود الأحفوري لأغراض التحول في مجال الطاقة أن يدعم بقوة إحداث التحول العادل. ويمكن للاستثمار في التحول أن يضيف 85 مليون وظيفة على الصعيد العالمي في مصادر الطاقة المتجددة والتكنولوجيات الأخرى ذات الصلة بالتحول بحلول عام 2030. وبشكل عام، يُتوقع أن تعوض هذه المكاسب في الوظائف الخسائر المتكبدة في قطاعات الوقود الأحفوري⁽²³⁾. ويمكن أن يساعد التمويل المقدم من المصارف الإنمائية العامة للبلدان النامية على إصدار سندات لدعم المشاريع البحرية ومشاريع مصائد الأسماك المستدامة (مثل "السند الأزرق" الذي أصدرته سيشيل)، فضلاً عن استهداف حفظ التنوع البيولوجي باعتباره منفعة مشتركة للإصدارات الحكومية الأخرى (مثل مبادلة الديون بتدابير حفظ البيئة)⁽²⁴⁾.

(22) Nancy Lee and Rakan Aboneaaj, "MDBs to the rescue? The evidence on COVID-19 response", Center for Global Development, 21 May 2021.

(23) International Renewable Energy Agency, *World Energy Transitions Outlook 2022: 1.5°C Pathway* (Abu Dhabi, 2022).

(24) *Financing for Sustainable Development Report 2022*.

الحد من الفجوات التكنولوجية

78 - ستحتاج البلدان النامية إلى الحصول على مختلف التكنولوجيات الجديدة وعلى القدرات اللازمة للتنافس في المشهد التكنولوجي المتزايد التعقيد. وتكتسي القنوات الفعالة لنقل التكنولوجيا وبناء القدرات والمساعدة في مجال البحث والتطوير أهمية كبيرة. وكما يتبين من النظام الاقتصادي الدولي الجديد، ينطوي ذلك على تعزيز المساعدة الدولية ووضع قواعد جديدة لتوليد التكنولوجيات الجديدة ونشرها واعتمادها. ويلزم أيضا توفير حماية منسقة لحقوق الملكية الفكرية من أجل تهيئة أجواء تكفل تكافؤ الفرص وتيسير نقل التكنولوجيا ونشرها على نحو فعال، وخاصة لنقل التكنولوجيات التي لها أهمية بالغة في التنمية المستدامة. ومن شأن وجود نظام لحقوق الملكية الفكرية أكثر توجهها نحو التنمية وأكثر مرونة يعزز سرعة انتشار تكنولوجيات معينة أن يساعد على سد الفجوة التكنولوجية.

79 - ويبرز اتفاق باريس صراحة أن من الأهمية بمكان تطوير التكنولوجيا ونقلها لتحسين القدرة على التكيف مع تغير المناخ والحد من انبعاثات غازات الدفيئة. ورغم أن بعض أوجه النجاح قد تحققت في نقل التكنولوجيا إلى عدد قليل من البلدان النامية، من الضروري تعزيز استيعاب التكنولوجيا المنخفضة الانبعاثات على نطاق أوسع في هذه البلدان. ويمكن للتعاون الدولي الذي يركز على نقل التكنولوجيا وبناء القدرات والتمويل أن يساعد البلدان النامية على القفز إلى اعتماد تكنولوجيات خفيفة الكربون. وعلاوة على ذلك، تحدث التحولات الخضراء والرقمية في نفس الوقت وترتبط ارتباطا وثيقا. ويمكن أن تعوق الفجوة الرقمية القائمة والافتقار إلى الإدارة المناسبة للثورة الرقمية الدور الذي تؤديه الرقمنة في التحول الأخضر. ولذلك يكتسي التعاون الدولي لسد الفجوتين الخضراء والرقمية أهمية بالغة في العمل المناخي.